

الفصل الثاني

تجارب الوحدة الخليجية بين
محاولات الماضي وآمال المستقبل

obeikandi.com

المبحث الأول

المشروعات الخليجية والقومية العربية

رأينا كيف ركز زعماء الدول الأعضاء في المجلس على وظيفة المجلس من حيث كونه تجسيدا لمشاعر الوحدة والرغبة في التنسيق بين شعوب المنطقة فضلا عن أن هذه الاتجاهات الوحدوية هي تعزيز للوحدة العربية الشاملة وجزء لا يتجزأ من محاولات دعم الجامعة العربية على المستوى الإقليمي .

وإذا كان مجلس التعاون يعد تجسيدا لمشاعر الوحدة في الخليج ، ومرتبطا بالتجربة التي تمثلها الجامعة العربية فإنه — من ناحية أخرى — يعد امتدادا لرغبات وحدوية راودت أهل الخليج ، ولم يقعدهم عن تحقيق هذا الهدف سوى تقلب السياسات البريطانية وفق مصالحها بين التجزئة والتوحيد ، فضلا عن سيطرتها التامة ، والتحكم بشكل دقيق في مجريات الأمور بالخليج قبل رحيلها العسكري عام ١٩٧١ م . وقد لاحظنا — في دراسة سابقة (١) — ثلاثة أمور هامة ، أولها :

أن تحول السياسة البريطانية من سياسة التوحيد كان يرتبط باستمرار بضعف السيطرة البريطانية .

وثانيها : أنه من الخطأ النظر إلى كافة التجارب والمشاعر الوحدوية في الخليج على أنها من صنع بريطانيا (٢) ، بل كانت تنبع — بدرجة أو بأخرى

(١) راجع رسالتنا للمجستير : مرجع سابق — ص ١٠٣ وما بعدها .

(٢) راجع في هذه النقطة : أحمد خليل عطوى : دولة الإمارات العربية المتحدة نشأتها وتطورها — بيروت ١٩٨١ — ص ٧٣ .

— من تفاعل الخليج مع الاتجاهات الوحدوية العربية ، وإحساس شعوبه بمآثل أوجه حياتهم ، وأهمية الوحدة بينها في مواجهة الأخطار التي تهددها .

ولا يقلل من هذا التقييم أن بريطانيا — في معظم الأحوال — هي التي كانت تقترح فكرة الوحدة بين إمارات الخليج ، علماً بأن سياسة التوحيد — هذه — لم تتبعها بريطانيا إلا في منطقة الخليج والجزيرة العربية ، وعلى هامش الروح الوحدوية العربية ، مما يدل على أن بريطانيا لم تنشأ أن تشعر أهل الخليج بأنها تقف عقبة في سبيل اندماجهم وتأثرهم بالتطورات الوحدوية العربية^(١) . وقد لاحظ البعض^(٢) أن بريطانيا قد استهدفت من تشجيعها للاتجاهات الوحدوية في الخليج — في إطار تشجيعها لاتحاد كونفيدرالى بين الدول الخاضعة لحمايتها — محاصرة الأطماع الفرنسية في الشرق من ناحية ، وعدم رغبتها في التصدى لحركة الوحدة العربية التي غذتها مشاعر الرفض لنتائج التسوية الإقليمية ، التي جزأت العالم العربى عقب الحرب العالمية الأولى ، من ناحية أخرى^(٣) .

وثالثها : أن الاتصال كان وثيقاً بين حركة القومية العربية وبين اتجاهات الوحدة في الخليج . وقبل ظهور هذه الرابطة لم يكن يضير بريطانيا أن تقمع هذه الاتجاهات الوحدوية ، بل وتمعن في تفتيت المنطقة إسرافاً

(١) راجع في أساليب بريطانيا تجاه مستعمراتها رسالتنا سالف الإشارة إليها ص ١٠٣ .

(٢) Fayez Sayegh : The Arab Unity, New York, 1958, p. 278.

(٣) أنظر أيضاً في هذا الصدد مقال د. جمال زكريا قاسم ، في المجلة المصرية التاريخية عام ١٩٦٩ م . مشار إليه في رسالتنا ص ١٠٥ .

في إضعافها^(١) . ومن الثابت ، لدى الدارسين لهذه الرابطة^(٢) أن الخليج العربي قد تأثر بهذا الاتجاه الوحدوى رغم السيطرة البريطانية عليه ، وأن السعودية والعراق كانتا من أهم مراكز إشعاع المشاعر الوحدوية في الخليج بين الحربين العالميتين . وبلغ من تأثير دول الخليج بالاتجاهات الوحدوية العربية ، ومن مركزها المذكورين أن إمارات الخليج كان قد اقترح ضمها إلى الميثاق العربي الموقع في القدس عام ١٩٣١ ، بل إن إمارات الخليج قد اشتركت في مؤتمر عربي انعقد في إمارة المحمرة عام ١٩١٣ ، وكذلك مؤتمر جزيرة العرب ، الذي انعقد على مقربة من الإحساء^(٣) .

وليس من قبيل التكرار أن نستعرض - في عجلة - جذور الاتجاه الوحدوى في الخليج ، حتى تستقيم هذه الصفحة من تاريخ الخليج ، طالما أننا اعتبرنا مجلس التعاون هو التجربة الأخيرة التي تتصدر هذه الصفحة ، على أن نبدي ملاحظتنا على هذا الاتجاه ومراحلها بعد تأصيله .

ولقد ذكرنا ، فيما سبق ، مدى حرص بريطانيا - في المراحل المبكرة على منع تجمع الإمارات ، إلا إذا كان في ذلك مصلحة لها تتعلق - في

(١) راجع مزيداً من التفاصيل ، حول سياسة التجزئة التي اتبعتها بريطانيا في الخليج قبل ظهور تيار القومية العربية ، في رسالتنا سالف الإشارة إليها ص ٥٠ وما بعدها .

(٢) راجع على سبيل المثال - د. جلال يحيى « العالم العربي الحديث منذ الحرب العالمية الثانية » دار المعارف ١٩٦٧ - ص ١٧ ، ص ١٨ ، وكذلك كتب ساطع الحصرى العديدة ، ومحاضراته في معهد الدراسات العربية العالية في القاهرة ، حول القومية العربية وراجع أيضاً :

Seton Williams : Britain and Arab States, London, 1948, p. 218.

(٣) لمزيد من المعلومات حول دور السعودية والعراق في بث الإشعاع الوحدوى في الخليج أنظر : سيتون ويليامز - مرجع سابق - ص ٢٢٠ ، ص ٢٢١ . ويلاحظ أن بريطانيا قد أنهجت الأسلوب الوحدوى العربي رسمياً بتصريح إيدن في ٢٩/٥/١٩٤١ م : راجع نص التصريحات في كتاب د. جلال يحيى - مرجع سابق ص ٤٢ وما بعدها .

الغالب - بسياسات التنافس مع القوى الأجنبية في الخليج . وتذكر روزماري سعيد زحلان (١) أن أمراء الساحل (٢) قد تجمعوا لأول مرة منذ عام ١٩٠٥ م ، عندما دعا زايد بن خليفة إلى هذا الاجتماع في « أبوظبي » للبحث في حل لمنازعات الحدود البارزة (٣) . وقد فكر البعض في إمكانية توحيد الإمارات المتصالحة ، ففي الثلاثينات من هذا القرن قضى قاضي رأس الخيمة بعض الوقت في البوريمي في محاولة لخلق نوع من الوحدة بين حكام الساحل ، ولكنه لم يفلح (٤) . وفي عام ١٩٣٨ م ظهرت مقالة في جريدة مصرية تهتم بريطانيا « بالتآمر » لتكوين اتحاد على الساحل ، ومعنى هذا أن فكرة الاتحاد في هذه المنطقة كانت تناقش في القاهرة - هذا الوقت المبكر - على أساس أنها من مخططات الاستعمار البريطاني ، لإعاقة استقلال شعب الساحل (٥) .

(١) Rose Marie Said Zahlan, The Origins of the United Arab Emirates, London, 1978, p.197.

(٢) يطلق عليه ساحل عمان من الوجهة الجغرافية ، ولكن بريطانيا - عند قدومها للخليج - أطلقت عليه ساحل القرصنة Pirate coast ثم أطلقت عليه : ساحل الإمارات المتصالحة أو الساحل المتصالح Trucial coast بعد إبرام اتفاقية السلم العامة عام ١٨٢٠ م .
(٣) تذكر روزماري أن هذا الاجتماع ، رغم نجاحه ، لم يتكرر إلا بعد خمسين عاماً مرجع سالف الإشارة إليه ص ١٩٧ .

(٤) نفس المرجع .
(٥) المرجع السابق - ص ١٩٧ ، ص ١٩٨ ، وراجع في محاولات الوحدة في الخليج بالتفصيل رسالتنا ص ١٠٩ وما بعدها ، وفيما يتعلق بتجارب الاتحاد بين سلطنات جنوب اليمن وإماراته وظروفه ، د. جاد طه : سياسة بريطانيا في جنوب اليمن - دار الفكر العربي ١٩٦٩ م - ص ٣٥٣ ، وكذلك الدراسة القيمة للدكتور محمد عمر الحبشي (باللغة الانجليزية) حول اليمن الجنوبي : سياسيا واقتصاديا واجتماعيا من ١٩٣٧ م حتى قيام الجمهورية الشعبية - دار الطليعة بيروت عام ١٩٦٧ م ، ترجمة د. إلياس قرح و د. خليل أحمد خليل ص ٥٠ .

ويمكن القول أن الخطوات العملية في اتجاه الوحدة بين إمارات الخليج المتصالحة قد بدأت جدياً عام ١٩٥٢ م ، بإنشاء مجلس الإمارات المتصالحة ، الذى كان يجتمع بمعدل مرة أو مرتين في السنة ، لمناقشة المسائل ذات الأهمية المشتركة . ويرى هاى Hay أن التعاون في نطاق هذا المجلس كان قاصراً على المسائل الإدارية^(١) . وتبع هذه الخطوة إنشاء قوة حرس عمان ، ومقره الشارقة عام ١٩٥٥ م ، لحماية أعمال التنقيب عن النفط^(٢) . ثم تلا ذلك عدد من الخطوات منها اختيار علم موحد للإمارات ، رفع على مقر مجلس الحكام ، وصدر قرار من ذلك المجلس بتوحيد الإمارات جوازات السفر بين الأعضاء . ثم أنشئ مجلس التشاور يتبع الإمارات المتصالحة ، ويكون بمثابة مجلس تنفيذى لقراراته^(٣) .

ورغم الحصار السياسى الذى فرضته بريطانيا على إمارات الخليج ، حتى لا تصل بالتطورات العربية ، فقد أظهرت هذه الإمارات حماساً كبيراً ببعثة الجامعة العربية التى زارت المنطقة عام ١٩٦٤^(٤) ، وانضمت كل من البحرين وقطر ودبي وأبوظبي والشارقة إلى حملة المقاطعة العربية لإسرائيل بإنشائها مكاتب لهذه المقاطعة .

وقد لاحظت بريطانيا تجاوب الخليج مع بعثة « الأخوة العربية » واهتمام الإمارات برغبة الجامعة في تنفيذ مشروعات عمرانية واقتصادية فيها ، فعمدت ، في مايو ١٩٦٥ ، إلى عقد مؤتمر في دبي ، عرضت فيه فكرة

(١) أورده د. البهارنة في كتابه : الوضع القانونى لدول الخليج - مرجع سابق ص ١٧ ، ١٨ .

(٢) راجع محمود بهجت سنان : أبوظبى واتحاد الإمارات العربية ومشكلة البورى ص ١٢٢ أورده أخذ خليل عطوى ص ٧٤ .

(٣) راجع في تفصيل ذلك د. البهارنة - مرجع سابق ، ص ١٧ .

(٤) د. محمود الداود - مرجع سابق - ص ١١٤ وما بعدها .

إنشاء صندوق للتنمية تسهم فيه مع البحرين وقطر وأبو ظبي (١) ، وأطلق عليه صندوق تطوير الإمارات ، لإعاققة التقارب بين الجامعة العربية والخليج (٢) .

وقد اتخذ مجلس الحكام ، في يوليو ١٩٦٥ ، قرارا بتشكيل لجنة برئاسة حاكم رأس الخيمة ، لوضع دستور اتحادى ، واتخاذ خطوات اتحادية أخرى بين الإمارات ، ولكن هذه الخطوة لم تر النور .

وقد قدمت الكويت والسعودية والبحرين وقطر مساعدات ثقافية واجتماعية لبقية الإمارات ، ونشأت شبكة من الارتباطات التعاقدية لتنمية التعاون التجارى والثقافى بينهما شملت العراق أيضا خاصة بعد استقلال الكويت ، وظهر تضامن خليجى واضح خلال الأزمات البترولية مع الشركات العالمية ، كما أظهرت الكويت والسعودية روحا رائدة فى تخطيط حدودهما واقتسام ثروات المنطقة المشتركة ، ونشأت الاتصالات الخليجية لكافة الأغراض طوال الستينات ولتسرية مشاكل الحدود بينهما ، كما شهدت السبعينات أيضا إبرام اتفاقات رئيسية لدعم قطاعات التعاون الخليجى ، وإنشاء منظمات وظيفية لهذا الغرض (٣) .

(١) محمود بهجت سنان - مرجع سابق - ص ١٤٩ .

(٢) انظر التفاصيل فى كتاب د. سيد نوفل : الخليج العربى أو الحدود الشرقية للوطن العربى - دار الطليعة - بيروت ١٩٦٩ - ص ٣٤٣ وما بعدها .

(٣) انظر تفصيل ذلك فى :

Tim Niblock, the prospects for integration in the Arab gulf,
pp. 187 - 205.

المبحث الثاني

مشروع اتحاد الامارات التسع

لاحظنا أن مشروعات توحيد إمارات الخليج ، ومحاولات توحيدها ، قد اقتصرت على الإمارات السبع دون البحرين وقطر ، وإن كانت بريطانيا قد تصورت لهما دورا في المساعدة المالية على تطوير الإمارات . وحينما كان البحث يجرى عن بديل محلي للوجود البريطاني ، بعد قرار الانسحاب في يناير ١٩٦٨ ، أعلنت إذاعة صوت الساحل من الشارقة ، في ١٨ فبراير ١٩٦٨ ، اتفاق حاكمي « أبو ظبي » و « دبي » على قيام اتحاد فيدرالى بين الإمارتين ، ودعوتهما الإمارات الخمس الأخرى للدخول فيه ، فضلا عن دعوتهما للبحرين قطر . واجتمع الحكام التسعة في دبي ، من ٢٥ إلى ٢٧ فبراير ، حيث أصدروا اتفاق ديبى ، الذى يقضى بقيام اتحاد الإمارات العربية التسعة ، والذى استغرقت محاولات تنفيذه ثلاث سنوات كاملة من ١٩٦٨ - ١٩٧١ م ، أطلق عليها البعض^(١) سنوات الهموم في الخليج العربى .

والواقع أن الفترة من ١٩٦٨ - ١٩٧١ م كانت هامة في مسيرة العمل الوحدوى بين الإمارات التسع . وبصرف النظر عن أسباب فشل

(١) رياض نجيب الريس : مرجع سابق - ص ٣٣ وما بعدها .

هذه التجربة^(١) . فلقد بذلت جهود صادقة لانقاذها للوصول بالإمارات إلى شكل من أشكال الوحدة الناجحة . ولا يهمننا - في هذا المجال في محاولتنا لتقييم هذه التجربة - أن نبحث فيما كان مصدرا لفكرة الاتحاد التساعي^(٢) ، إلا بقدر ما هو ضروري للاستفادة منها في تجربتنا موضع الدراسة وهي مجلس التعاون ، الذي أنشئ بعد فشل التجربة الأولى الرئيسية (اتحاد الإمارات العربية) رسميا ، إثر إنهيار آخر اجتماع للحكام في أبوظبي في أكتوبر ١٩٦٩ م ، وفشل الوساطة السعودية الكويتية في فبراير ، وما أعقب ذلك من إعلان بريطانيا لخطتها المفصلة حول مستقبل المنطقة في بيان وزير خارجيتها في مجلس العموم في أول مارس ١٩٧١^(٣) . وقد انتهت التجربة باستقلال كل من البحرين ثم قطر في النصف الثاني من ١٩٧١ ،

(١) يجب التمييز بين أسباب فشل التجربة وبين نقاط الخلاف بين الامارات . ونحن نعتقد أن نقاط الخلاف لم تكن سبب الفشل ، وإنما كانت مظهرا من مظاهر عدم الوفاق السياسي لدوافع أخرى . فيري د. البحارنة ، على سبيل المثال ، أن الخطأ الأساسي الذي أدى إلى فشل التجربة برمتها كان يكن في اتفاقية دبي ؛ لتأكيدا على استقلال وسيادة كل إمارة ، وتقريرها ضرورة الاجماع لصدور قرارات المجلس الأعلى ، وتركيز كافة السلطات في هذا المجلس دون تفويض للهيئات المتفرعة عنه . راجع د. البحارنة : دول الخليج العربي الحديثة - مرجع سابق ص ٦٠ ، كذلك وثائق حكومة البحرين حول الاتحاد . وللإطلاع على تفاصيل التجربة نفسها انظر : رياض الريس في كتابه سالف الإشارة إليه ، وكذلك رسالتنا ص ١١٣ وما بعدها . أما دراسة وثائق التجربة ، فقد قدمها المرحوم الدكتور وحيد رأفت المستشار القانوني لحكومة الكويت ، في المجلة المصرية للقانون الدولي ، عام ١٩٧١ .

(٢) ذكرت روز ماري سعيد أن قطر هي التي اقترحتها - في اجتماع الحكام التسع في « دبي » عام ١٩٦٨ ، والذي كان يبحث فيما ينبغي عمله على ضوء اتحاد أبوظبي ودبي - لإنشاء اتحاد الإمارات العربية ، وإنشاء مجلس أعلى يضم حكام الإمارات التسع ، وتعهد إليه أمور السياسة الخارجية والاقتصاد والدفاع . راجع كتابها :

The Creation of Qatar, Groom Helm, London, 1979, p. 104.

(٣) د. البحارنة : دول الخليج العربي الحديثة ، مرجع سابق ، ص ٦٩ .

واندماج الإمارات الستة المتصالحة في (دولة الإمارات العربية المتحدة) في ديسمبر ١٩٧١ ، ثم لحقت بها إمارة رأس الخيمة عام ١٩٧٢ (١) .

وكانت بريطانيا قد أبرمت خلال ١٩٧١ معاهدات صداقة ، مع إلغاء علاقاتها التعاهدية الخاصة مع الإمارات ، في نفس يوم إعلانها لاستقلالها (٢) . ومما يستحق التسجيل أن كلا من الكويت والمملكة العربية السعودية ، اللتين لم تشتركا في محاولات الوحدة السابقة ، قد أبدتا حرصا شديدا على نجاح اتحاد الإمارات التسع ، بوصفه بديلا عربيا يملأ الفراغ المزعوم الذي توهمته بريطانيا بعد انسحابها من الخليج ، ويوفر الأمن والاستقرار في المنطقة ، ويخيب ظنون المتشككين في قدرة أهل الخليج على الاضطلاع وحدهم بأمورهم . ولم ينقطع اهتمام الكويت والسعودية ومساعدتهما - المشتركة في معظم الأحيان ، منذ بدء مسيرة التجربة الاتحادية .

الجهود السعودية الكويتية لانجاح اتحاد الإمارات العربية :

أيدت السعودية - منذ البداية - المبادرات الكويتية التي استهدفت دفع عجلة الاتحاد ، يوم حمل وزير خارجية الكويت رسائل خاصة من الأمير إلى حكام الخليج ، خلال جولته من ٢٢ - ٢٧ يونيو ١٩٦٨ ، لتقريب وجهات نظرهم وتمكينهم من إنشاء هيئات اتحادية تنفيذا لاتفاق

(١) راجع بيان الحكام السبعة في مدينة دبي في ١٨ يوليو سنة ١٩٧١ والذي أسفر عن إنشاء دولة الامارات العربية المتحدة ، في : أحمد خليل عطوى مرجع سابق ، ص ٩٤ .

(٢) يمكن الاطلاع على نصوص معاهدات إنهاء العلاقة الخاصة ، ومعاهدات الصداقة بين إنجلترا وإمارات الخليج في كتاب د. البحارنة « دول الخليج العربي الحديثة » ، مرجع سابق ، ص ٢١١ - ٢٢٨ .

دبي (١) . وقدمت الكثير من المقترحات لتخطي نقاط الخلاف التي كادت تعصف باجتماعاتهم منذ البداية (٢) .

ولقد أوضحت السعودية باستمرار تفضيلها للاتحاد التساعي (٣) ، ولكل فكرة تهدف إلى توسيع رقعة الاتحاد في الخليج ، وأكد الملك فيصل في أكثر من مناسبة - منذ إعلان فكرة الاتحاد - أن السعودية تشجع وحدة الساحل في دولة قوية غنية تدعم الجانب العربي (٤) . ورغم الخلاف بين السعودية وأبو ظبي حول واحة البوريمي فإن هذا الخلاف قد تجاوزته بكثير اهتمامات الملك فيصل القومية الكبرى ، التي كانت تسمحو به على مثل هذه الخلافات في وجهات النظر في ساعات الحسم الكبرى ، الأمر الذي اتضح في تسوية هذه القضية عام ١٩٧٤ (٥) ، بشكل يعكس السخاء والتعاطف والأخوة بين السعودية وجيرانها ، ويدحض اجتهادات المغرضين في دراستهم للسياسة السعودية (٦) .

وليس بخاف، أن حرص السعودية قد بلغ شأوا بعيدا ، بحيث حرصت أيضا على إزالة العقبات الرئيسية التي كانت تعترضه ، وأهمها سعيها إلى إسقاط الدعوى الإيرانية على البحرين (٧) .

(١) رياض نجيب الريس « صراع الواحات والنفط » ، مرجع سابق ، ص ٤٠ ، ٤٢ ، ٤٣ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٥١ وما بعدها .

(٣) رياض الريس ، مرجع سابق ، ص ٥٣ - ٥٤ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٥٢ .

(٥) راجع التفاصيل في كتابنا « قضية الحدود في الخليج العربي » مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ص ١٩٧٨ .

(٦) راجع على سبيل المثال ، رياض الريس ، ص ٥٢ وغيرها في كتابه سالف الإشارة إليه .

(٧) المرجع السابق ، ص ١٤٤ ، ويرى البعض أن إسقاط هذه الدعوى هو الذي قلل من خاس البحرين للاتحاد الذي أرادت أن تلوذ به من مطالبة إيران بها ، =

وقد تشكل وفد الوساطة المشتركة السعودية الكويتية من الأمير نايف بن عبد العزيز (وزير الداخلية حالياً) ، ووزير خارجية الكويت ، إثر رسالتين وجههما كل من الملك فيصل ، وأمير الكويت صباح السالم الصباح إلى حكام الإمارات العربية . وجاء في رسالة الملك فيصل المؤرخة في ١٩٧١/١/١٤ أن الوفد سينقل وجهات النظر السعودية والكويتية حول هذا الاتحاد « الذي نعتبره الدعامة الأساسية التي يركز عليها مستقبل أمن الخليج وازدهاره » (١) . كذلك جاء في الرسالة المماثلة التي وجهها أمير الكويت إلى حكام الإمارات بمناسبة بدء بعثة الوساطة المشتركة « ولا حاجة لي بأنؤكد لكم بأننا في الكويت ، وكذلك الإخوان في السعودية ، نعلق أهمية بالغة على قيام الاتحاد في الإمارات التسع . . لأن في ذلك قوة تؤمن استمرار الاستقرار في المنطقة ، كما أننا نرى في الاتحاد الدرع الذي يقى المنطقة من الفوضى والاضطراب والقلق » وأضافت الرسالة أن « هذا المسعى السعودي الكويتي المشترك نابع من حرص الدولتين على مستقبل المنطقة وعلى تأمين استقرارها وتقديمها وخير شعبها ، كما أن الروابط المصيرية التي تربط الدولتين بالمنطقة تفرض علينا المساهمة مع الإخوان في الرأي والمشورة » (٢) وهكذا كان فشل الوساطة السعودية الكويتية المشتركة هو نقطة البداية لحكومات الإمارات المعنية بأن تتصرف كل منها على ضوء مصلحتها

== وشجع البحرين على التشدد في اجتماعات المجلس الأعلى ، وأن ينتهي بها الأمر إلى أن تتخذ أولى خطواتها نحو الاستقلال منذ عام ١٩٧٠ ، أما قطر فقد أصدرت دستورها المؤقت في إبريل ١٩٧١ ، قبل أن تعلن البحرين استقلالها رسمياً في ١٥ / ٨ / ١٩٧١ راجع روز ماري : إنشاء قطر ، مرجع سابق ص ١٠٦ - ١٠٧ .

(١) نص الرسالة في كتاب رياض الرئيس ، مرجع سابق ، ص ٣٣٨ .

(٢) نص الرسالة في المرجع السابق ، ص ٣٣٩ - ٣٤٠ ، وراجع أيضاً في نفس المرجع المقترحات السعودية الكويتية ص ٣٤١ وما بعدها .

الخاصة^(١) . وهو ما فتح الباب إلى مرحلة أطلق عليها البعض^(٢) « بلبنة الخليج » .

غير أنه إن كانت تجربة الاتحاد قد أخفقت في إبراز دولة اتحادية — لأول مرة — على الساحل ، فإن عقد مشروع الاتحاد قد انفرط والأمل لا يفارق أعضائه في الالتقاء على وحدة أشمل ، دون أن يكون لمرارة الفشل أثر الاحباط والانزواء . وبذلك تركت الإمارات الباب مفتوحا للوحدة في فرصة أفضل . من ذلك أن الدستور المؤقت لدولة الإمارات العربية المتحدة ، الصادر في دبي في ١٨/٧/١٩٧١ ، قد نص على أنه « يجوز لأي قطر عربي مستقل أن ينضم إلى الاتحاد »^(٣) وأشار النظام الأساسي المؤقت المعدل لدولة قطر ، الصادر عام ١٩٧٢ ، إلى أن الدولة تؤمن بأن اتحاد الدول العربية في المنطقة ضرورة مصيرية تحتمها المصالح العربية العليا المشتركة في المنطقة خاصة وفي الوطن العربي الكبير عامة ، وتكرس الدولة كل ما يمكن من جهودهما لتأييد ذلك الاتحاد ، والعمل على تحقيقه في أنسب صورة تجمع بينها وبين تلك الدول الشقيقة ، التي تربطها بها أعمق الروابط جذورا وأكثرها قوة وأشدّها أصالة^(٤) .

أما دولة البحرين ، فقد أصدر أميرها مرسوما بتاريخ ١٤/٨/١٩٧١^(٥)

-
- (١) د. البحارنة « دول الخليج العربي الحديثة » مرجع سابق ، ص ٦٢ .
 - (٢) رياض الرئيس ، صراع الواحات والنفط ، مرجع سابق ، ص ١٤١ .
 - (٣) المادة الأولى فقرة ٣ . راجع النص في كتاب د. البحارنة ، ص ٢٨٥ وما بعدها .
 - (٤) المادة الخامسة ، فقرة ب من النظام . وهناك إشارة عامة في الفقرة ج من نفس المادة راجع النص في المرجع السابق ، الملحق رقم ١٤ ص ٢٤٥ وما بعدها .
 - (٥) نصه في المرجع السابق ، الملحق رقم ٥ ص ٢٠٤ - ٢١٠ .

أكد فيه - وهو يعلن استقلال الدولة - إيمان البحرين بالوحدة العربية ،
وتعهدا بالسعى جاهداً إلى تبني أية فكرة جادة مخلصه تؤدي إلى تحقيق
هذه الغاية ، وحرصها على فتح ذراعيها لتبني فكرة أى اتحاد جديد للامارات
وعليه فإن هذا الاعلان عن الاستقلال التام « لن يؤثر بأية حال على
استعدادها دوماً للانضمام إلى اتحاد الامارات العربية أو إلى دة لة الامارات
العربية الجديدة » (١) .

(١) نفس المرجع .

المبحث الثالث

مجلس التعاون : وتجارب الوحدة السابقة في الخليج

لا شك أن التماثل بين النظم الاجتماعية والسياسية ، والأصول الأسرية والمصالح الاقتصادية والسياسية والأمنية ، فضلاً عن روح الوحدة التي تعمل في صدور أبناء الخليج ، كانت دائماً الدافع لشعوب الخليج إلى التعاون والاتحاد . ولا يزال هذا الدافع هو الذي حدا بدول الخليج إلى إنشاء مجلس التعاون . ولكن هناك نقطتين هامتين في هذا الصدد :

النقطة الأولى : تتعلق بظروف التجارب الوحدوية .

والنقطة الثانية : تتعلق بأطراف التجارب الوحدوية .

أولاً : ظروف التجارب الوحدوية ومجلس التعاون :

لاحظنا من استعراضنا السريع لتجارب الوحدة بين إمارات الخليج العربي أنها حتى عام ١٩٦٨ ، قد تمت في ظل الاحتلال البريطاني ، وكان من وراء بعضها رாகب الموجة ، أو مشجع للاتجاه لمصلحة معينة ، أو لتفادي منطحة تيار كاسح في الخليج والعالم العربي . أما محاولات إنشاء اتحاد الإمارات العربية التسع ، والتي وقعت في الفترة من ٦٨ - ١٩٧١ ، فقد تمت في ظروف إقليمية ودولية عاصفة ، وكانت اختباراً لمدى قدرة دول الخليج على إثبات وجودها ، وأهليتها للاستقلال وحفظ الأمن .

وإذا كانت التجارب السابقة على محاولات إنشاء اتحاد الإمارات العربية قد تأثرت - في معظمها - بتيارات القومية العربية التي كانت تهب

من الشمال ، كما تأثرت بأحداث العالم العربى الكبرى التى نبض معها الخليج مثل ثورة سعد زغلول وثورة ٢٣ يوليو فى مصر ، والعدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ ، فإذن محاولات اتحادات الإمارات العربية قد جاءت فى ظروف بلغة القسوة لمسيرة القومية العربية ، حيث كانت النكسة عام ١٩٦٧ لا تزال تعمل آثارها العقيمة فى بنية العقلية والنظم الاجتماعية والسياسية فى العالم العربى ولذلك نعتقد أن إحساس أهل الخليج بالمخاطر إثر إعلان الانسحاب البريطانى كان مضاعفا ، وكان عامل ضغط عليهم لإنشاء كيان أكبر يضمهم ، وتتحصن فيه دولة الأطماع والمخاطر الأجنبية . فإن كانت عوامل التوحيد قد غلبت على معوقات الوحدة ، فقد كانت ظروف التوحيد وضروراته أكبر من عوامل التجانس الاجتماعى والنفسى ، والأمل فى حياة أفضل ، كما كانت عقبات الوحدة أنجح فى إجهاض هذه التجربة الهامة ، رغم تعلق الجميع بها وحرصهم جميعا على نجاحها .

ثانياً : أطراف التجارب السابقة . ومجلس التعاون :

اقتصرت تجارب الوحدة قبل إعلان الانسحاب البريطانى على إمارات الساحل السبع المتصالحة ، التى تشكل الآن دولة الإمارات العربية المتحدة . ثم رغبت بريطانيا - منذ أوائل الخمسينات ، وقبل اكتشاف النفط فى تلك الإمارات - فى أن تنضم البحرين - بشكل أو بآخر - إلى الترتيبات الوحيدة فى الخليج ، حتى تسهم مالياً فى خطط التنمية الاقتصادية فى هذه الإمارات . ثم كان مشروع اتحاد الإمارات العربية التسع ، الذى ضم قطر والبحرين إلى هذه التجربة .

ويدل تحليل تاريخ الخليج والجزيرة العربية على أن الكويت - وإن كان وضعها شبيهاً بأوضاع الإمارات الأخرى من جميع الوجوه - فقد كانت

بمنأى عن التجارب الوجودية التي اقتضت على إمارات الساحل السبع
أما المملكة العربية السعودية ، التي ظهرت إلى الوجود بهذه المثابة
عام ١٩٣٢ ، فقد كان آل سعود مشغولين بحروبهم في الجزيرة ، إلى أن
استقرت لهم الأوضاع في أوائل الأربعينات . فكانت السعودية من المحطات
الاشعاعية لتيارات الوحدة العربية بين الشمال والخليج .

ومما يذكر أن تاريخ الخليج والجزيرة كان صراعاً مستمراً بين بريطانيا
من ناحية ، وبين السعودية من ناحية أخرى ، سواء أكان بسبب رغبة
بريطانيا في إبعاد السعوديين عن الخليج ، أو بسبب رغبة السعوديين في
إزاحة الإنجليز من قلعهم الحصينة في الخليج . فلقد كان « العامل السعودي »
من العوامل التي كيفت السياسة البريطانية في الخليج منذ احتلال بريطانيا
للمنطقة ، في أواخر الربع الأول من القرن الماضي . ولقد أوضح المسئولون
في مجلس التعاون الخليجي — إبان إنشاء هذا المجلس — أن مجلس التعاون
ليس سوى بلورة وتجسيد لروح التعاون والتنسيق القائمة بين أعضائه قبل
إنشاء المجلس (١) . . .

وقد أشار بيان الرياض الصادر في ٤ فبراير ١٩٨١ عن وزراء خارجية
الدول أعضاء المجلس ، أن إنشاء المجلس جاء إدراكاً منهم للعلاقات الخاصة
والسمات المشتركة النابعة من عقيدتهم المشتركة ، وتشابه أنظمتهم ، ووحدة
تراثهم ، وتماثل تكوينهم السياسي والاجتماعي والسكاني ، وتقاربهم الثقافي
والحضاري . وتمشيا مع الأهداف القومية للأمة العربية (٢) .

(١) راجع تصريحات وزراء الخارجية في كل من أبو ظبي والبحرين ومسقط ، ووكيل
الخارجية السعودية ، في الكتاب الذي أصدره مجلس التعاون الخليجي ، في مناسبة
الذكرى الأولى لقيامه - ص ١٠ .

(٢) المرجع السابق - ص ٩ * ص ١٠ .

ويلاحظ أن البيان الصادر عقب اجتماع الرياض - المشار إليه - قد أورد حيثيات اتخاذ هذه الخطوة ، لكنه أكد على أن يكون مجلس التعاون سبلة لتحقيق قدر أكبر من التنسيق والتكامل والترابط في جميع الميادين ، مما يدفع إلى الاعتقاد بأن هذا المجلس سرف يلعب دورا وحلويا واندماجيا هاما بين الدول الأعضاء .

وفي ضوء تجارب الوحدة السابقة في الخليج - ومدى اتصالها أو افتراقها عن تيارات الوحدة القومية ، يعتبر قيام مجلس التعاون بمثابة صرخة من دول المنطقة لتدارك ما أصاب الأمة العربية من تفكك ، وما شاع فيها من روح الفرقة والانقسام والصراع ولعل في قيامه تعويضا جزئيا أو درسا مفاده أن هذا الجزء الذي تهدده الأخطار ، ويعجز النظام العربي الجماعي عن درئها عنه ، لقادر على القيام بهذه المهمة . وقد أوضحت ورقة العمل ، حول العمل الخليجي المشترك ، التي بحثها أول مؤتمر لقمة مجلس التعاون - في ٢٦ مايو ١٩٨١ في أبو ظبي ، عقب التوقيع على النظام الأساسي للمجلس - أن هذا المجلس جاء تنويجا لكل الخطوات الإيجابية والفعالة ، الثنائية والجماعية التي اتخذت حتى الآن (١) . وأشارت ورقة العمل إلى أن المجلس يحاول أن يكون خطوة إيجابية في اتجاه تحقيق أمل الوحدة العربية التي كانت محط أنظار الشعوب العربية (٢) .

(١) المرجع السابق - ص ١٩ .

(٢) المرجع السابق - ص ٢١ .